COUR PÉNALE INTERNATIONALE
LE BUREAU DU PROCUREUR

INTERNATIONAL CRIMINAL COURT
THE OFFICE OF THE PROSECUTOR

التقرير الثامن والثلاثون للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عملا بقرار المجلس 1593 (2005)

موجز تنفيذي 2

أولا- مقدمة 4

ثانيا- التقدم المحرز في خريطة الطريق 5

(1) التقدم المحرز في مسارات التحقيق الرئيسية 5

(أ) التحقيق الجاري في الجرائم المدعى ارتكابها في دارفور منذ نيسان/أبريل 2023 5

(ب) محاكمة السيد علي محمد علي عبد الرحمن المعروف أيضا باسم علي كوشيب 7

(ج) دعاوى عمر البشير وعبد الرحيم حسين وأحمد هارون 9

(2) التقدم المحرز في المبادئ الرئيسية للعمل المجدَّد في حالة دارفور 11

(أ) تمكين المجني عليهم والشهود والمجتمعات المحلية المتضررة 11

(ب) التعاون مع السلطات الوطنية السودانية 13

(ج) زيادة سبل المساءلة: التعاون مع الدول الثالثة والمنظمات الدولية والإقليمية 15

ثالثا- التطلع إلى المستقبل 16

(1) تقييم معايير الحالة 16

(2) الأهداف المُحدَثة 17

رابعا- الخاتمة 18

موجز تنفيذي

يورد هذا التقرير الأنشطة التي قام بها مكتب المدعي العام (''المكتب'') فيما يتعلق بالحالة في دارفور خلال الفترة المشمولة بالتقرير من آب/أغسطس 2023 إلى كانون الثاني/يناير 2024 والتحديات التي واجهها والمعالم الرئيسية لما أنجزه[1].

ومما يثير أشد القلق لدى المكتب تردي الحالة الأمنية في السودان، واستمرار النزاع المسلح، وتفاقم العنف. وتماشيا مع ولايته عملا بالقرار 1593 (2005) لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، قام المكتب بالتعجيل بالتحقيقات فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة في دارفور في إطار الأعمال العدائية الحالية بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ما فتئ المكتب يوفد بانتظام بعثات تحقيق إلى الميدان من أجل النهوض بهذا العمل، كما يُجري على نطاق واسع تحقيقات وتحليلات مفتوحة المصدر. وفي إطار هذا الجهد، يقوم المكتب بتسخير شراكاته مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وفئات المجني عليهم والسلطات الوطنية والمنظمات الدولية والإقليمية. ويتعامل المكتب مع هذا التحقيق باعتباره أولوية هامة.

وللنزاع الحالي نطاق كارثي أدى إلى آثار إنسانية وخيمة. ويشمل التحقيق الجاري في الجرائم الأخيرة، على سبيل المثال لا الحصر، الجرائم المرتكبة في الجنينة، عاصمة ولاية غرب دارفور. كما تحظى مناطق أخرى من دارفور باهتمام كبير لدى المكتب من زاوية التحقيق في ضوء الجرائم المدعى ارتكابها في هذه الولايات.

وكما هو الحال في جميع الحالات التي يعالجها المكتب، فإنه يولي الأولوية بصفة خاصة للتحقيقات التي تتناول جرائم العنف الجنسي والجنساني.

ويجري المكتب هذه التحقيقات بهدف بلوغ الهدف الاستراتيجي الشامل المتمثل في ضمان إمكانية إنجاز ولايته بالسرعة التي تناسب المجتمعات المتضررة. وسيظل ذلك الهدفَ الأساسيَ الذي يوجه عمل فريق التحقيق في دارفور خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

[1] يمكن الاطلاع على التقرير السابق في الموقع الشبكي للمحكمة الجنائية الدولية: التقرير السابع والثلاثون للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بشأن الحالة في دارفور

وبالتوازي مع التحقيقات في الأعمال الوحشية المدعى ارتكابها حاليا، تم إحراز تقدم كبير في الأشهر الأخيرة في محاكمة السيد علي محمد علي عبد الرحمن (''السيد عبد الرحمن'')، وهي أول دعوى تقام أمام المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالحالة في دارفور وأول دعوى تنشأ عن إحالة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وقد استُؤنفت هذه المحاكمة في تشرين الأول/أكتوبر 2023، ومن المقرر أن يستمر عرض الدفاع لحججه في الأسابيع المقبلة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمكن المكتب من اتخاذ خطوات مهمة إلى الأمام في مسارات التحقيق الرئيسية الأخرى. وقد اعتمد التقدم المحرز بصفة خاصة على تعاون الدول الثالثة والشركاء الدوليين، مما أتاح للمكتب الحصول على مواد إثبات ذات صلة بالأشخاص موضع الاهتمام والأفراد الذين صدرت في حقهم أوامر قبض في سياق الحالة في دارفور.

ولئن أُحرز تقدم في التحقيقات استنادا إلى المعلومات التي تم جمعها من دول ثالثة وشركاء خارجيين آخرين، فإن المكتب لم يحظ بتعاون مماثل من حكومة السودان. وظلت حالة التعاون بين حكومة السودان والمكتب على حالها. ولم يتم تنفيذ أي طلب للمساعدة، ولم يتم توفير إمكانية الوصول إلى الأدلة المستندية. والاستثناءان الوحيدان لهذا الوضع القائم هما تعيين جهة تنسيق جديدة للتعاون في تشرين الأول/أكتوبر 2023 والموافقة الحديثة العهد للغاية على إصدار التأشيرات في كانون الأول/ديسمبر 2023 وكانون الثاني/يناير 2024 لدعم بعثة لممثلي المكتب كان من المقرر القيام بها إلى بورتسودان، فأرجئت الآن.

وفي مواجهة هذه التحديات، تزايد تواصل المكتب مع شركاء جدد للتعاون ومنظمات للمجتمع المدني ومع المجتمعات المحلية المتضررة والمجني عليهم والناجين الذين فروا إلى تشاد بعد الجرائم المدعى ارتكابها في حقهم في دارفور. ويعتزم المكتب مواصلة البناء على هذه التطورات الإيجابية في الفترة المقبلة.

وفي الفترة المشمولة بالتقرير المقبل، سيواصل المكتب بذل جهوده على وجه السرعة من أجل إنجاز ولايته مع التركيز على الأهداف التالية:

- تأمين الحصول على أدلة إضافية فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة في دارفور منذ نيسان/أبريل 2023؛

- العمل على بلوغ نواتج تحقيق في إطار مسار التحقيق في الأعمال الوحشية المدعى ارتكابها في سياق الأعمال العدائية الحالية؛
- مواصلة ضمان المشاركة السريعة والفعالة في المحاكمة الجارية للسيد عبد الرحمن من أجل دعم الاختتام الفعال للمحاكمة هذه السنة؛
- تعميق التعاون مع الدول لدعم كل التحقيقات في دارفور، مع التركيز بصفة خاصة على تأمين توفير المعلومات فيما يتعلق بالأعمال الوحشية الجارية المدعى ارتكابها؛
- زيادة التواصل مع المجتمعات المحلية المتضررة والمنظمات الجماهيرية في تشاد ودارفور وأماكن أخرى للتعجيل بأعمال التحقيق؛
- تعزيز التقدم المحرز فيما يتعلق بالدعاوى المعلقة في حالة دارفور؛
- تقديم مساعدة استباقية وهادفة فيما يتعلق بالجهود التي تبذلها السلطات الوطنية للتحقيق مع الجناة المحتملين، بما يتماشى مع مبادرات التكامل المعزز التي بادر إليها المكتب.

وتشكل الحالة في دارفور، سواء فيما يتعلق بالأعمال الوحشية الحالية أو الجرائم الدولية السابقة، اختبارا للفرضية الأساسية القائلة بأن جميع الأفراد يستحقون العدالة.

وإن ضمان اتخاذ إجراءات مركزة ومجدية لحماية الفئات الأكثر ضعفا في دارفور التزام جماعي يقع على عاتق الجميع، بما في ذلك مكتب المدعي العام ومجلس الأمن وجميع الجهات الفاعلة المشاركة في الأعمال العدائية في السودان، كلما تم تجاوز الخط الأساسي في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية أو كان هناك خطر يهدد بحدوث ذلك، ويتم اتخاذ إجراءات مركزة وهادفة لحماية الفئات الأكثر ضعفا في دارفور. ويعرض المكتب شراكته والتزامه بهذه القضية في الأشهر الستة المقبلة البالغة الأهمية.

أولا- مقدمة

1- عملا بقرار الأمم المتحدة 1593 (2005)، المؤرخ 31 آذار/مارس 2005، أحال مجلس الأمن الحالة في دارفور بالسودان إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، اعتبارا من 1 تموز/يوليه 2002.

2- ويورد هذا التقرير مستجدات تنفيذ استراتيجية التحقيق والملاحقة القضائية التي قدمها المدعي العام فيما يتعلق بالحالة في دارفور، السودان في تقريره لشهر تموز/يوليه 2023 (''التقرير السابع والثلاثون''). ويتناول التقرير المسارات الرئيسية للتحقيق كما يتناول المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها استراتيجية المكتب فيما يتعلق بهذه الحالة.

ثانيا- التقدم المحرز في خريطة الطريق

3- يورد هذا الفرع مستجدات مسارات التحقيق الرئيسية الأربعة التي تناولها التقرير الأخير للمدعي العام، والتي تتضمن الآن مسار تحقيق مخصصا ذا أولوية فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة في سياق الأعمال العدائية الجارية حاليا في دارفور. ويورد كذلك معلومات عن المبادرات المضطلع بها في كل الأولويات المواضيعية الثلاث التي أبرزتها استراتيجية المكتب فيما يتعلق بالحالة في دارفور.

(1) التقدم المحرز في مسارات التحقيق الرئيسية

(أ) التحقيق الجاري في الجرائم المدعى ارتكابها في دارفور منذ نيسان/أبريل 2023

4- يحقق المكتب على وجه السرعة في الجرائم المدعى ارتكابها أو الجاري ارتكابها منذ اندلاع الأعمال العدائية المكثفة في الخرطوم في 15 نيسان/أبريل 2023، بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع.

5- وكما أعلنه المدعي العام في تموز/يوليه 2023 في خطابه أمام مجلس الأمن بشأن الحالة في دارفور، ''لسنا على شفا كارثة بشرية، بل إننا في غمرة كارثة''. وفي هذا السياق، شرع المكتب في تحقيقات شملت توجيه نداء عام فيما يتعلق بجرائم عام 2023 التي تقع ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية في إطار الحالة في دارفور، ويستعرض المكتب استعراضا مكثفا المعلومات التي يجري تلقيها باستمرار من الشهود والشركاء المعنيين.

6- ومن خلال التحقيقات الجارية للمكتب يتضح النطاق الكارثي لهذا النزاع والآثار الإنسانية الوخيمة، إذ ما فتئ يشكل أيضا موضوعا لتقارير عامة مختلفة، بما في ذلك تقرير من المنظمة الدولية للهجرة في كانون الأول/ديسمبر 2023 التي تذهب تقديراتها إلى أن 7.1 ملايين شخص قد نزحوا داخليا منذ بدء النزاع الجديد في نيسان/أبريل. وفر ما يزيد على 1.5 مليون شخص إلى الدول المجاورة، وخاصة تشاد ومصر وجنوب السودان. وبسبب هذا النزاع والأزمة الإنسانية المرتبطة به، يحتاج حاليا ما يقارب 25 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية والحماية، استنادا إلى المنظمة الدولية للهجرة. وتفيد تقارير أخرى بأن آلاف المدنيين قتلوا في دارفور منذ بدء النزاع وتعرض المئات منهم لعنف جنسي.

7- ويشمل التحقيق الجاري في الجرائم الأخيرة، على سبيل المثال لا الحصر، الجرائم المرتكبة في الجنينة، عاصمة ولاية غرب دارفور. كما تحظى ولايات دارفور الأخرى باهتمام كبير لدى المكتب من زاوية التحقيق في ضوء الجرائم المدعى ارتكابها في هذه الولايات.

8- وكما أشار إليه المدعي العام في تقريره الأخير وفي بيانه أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، يجب على جميع الأطراف المشاركة في النزاع الدائر حاليا أن تمتثل للقانون الدولي الإنساني وأن تضمن في أفعالها وقراراتها عدم استهداف أو تعريض السكان المدنيين والأشخاص المحميين والأعيان المحمية للجرائم.

9- وعلى الرغم من القيود المفروضة على الموارد، أنشأ المكتب فريقا مخصصا من المحققين والمحللين والمحامين وغيرهم من المتخصصين في الموضوع لإجراء التحقيق. وأوفد المكتب عدة بعثات إلى المنطقة خارج السودان للتحقيق في الجرائم الحالية والجارية في دارفور. وكما يتجلى في تواتر هذه البعثات، تسارعت وتيرة عمل المكتب في هذا المسار من التحقيق بشكل ملحوظ خلال الفترة المشمولة بالتقرير. [2]

10- وقد أتاح هذا التحقيق الميداني للمكتب جمع عدد من إفادات الشهود الرئيسيين، كما أتاح له جمع أشكال أخرى من الأدلة المستندية والسمعية البصرية. وبالتوازي مع ذلك، أجرى الفريق تحقيقات مفتوحة المصدر على نطاق واسع، سواء من خلال عمل الموظفين الداخليين أو بالتعاون مع عدة شركاء خارجيين. وتم استحداث استبيانات الفرز واستخدامها لتحديد الشهود المحتملين وترتيبهم حسب الأولوية. وباستخدام المعلومات التي تم جمعها أثناء التحقيقات،

[2] https://asp.icc-cpi.int/sites/default/files/asp_docs/ASP22-STMT-PROS-ENG.pdf page 5.

يقوم الفريق أيضا بإجراء تحليل موسع، ووضع جداول زمنية للأحداث الرئيسية، وتقييم مدى الإيذاء وتحديد المسارات باستمرار لدفع التحقيق إلى الأمام.

11- وتم أيضا إيفاد بعثات توعية متكررة إلى مخيمات اللاجئين في شرق تشاد، حيث لجأ مئات الآلاف من اللاجئين السودانيين، بعد فرارهم من دارفور. ولمس ممثلو المكتب بوادر مشجعة في الدعم الذي حظوا به في هذه المخيمات وقوة الشكيمة التي أبداها المجني عليهم في التحقيقات التي أجراها المكتب. فالشراكات مع هذه المجتمعات المحلية أساسية لتحقيق العدالة فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة.

12- ولابد أن تتوقف الجرائم التي تفيد التقارير بأن القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع وأي مجموعات أخرى ترتكبها في الوقت الحاضر. فأرواح الأبرياء تُزهق والسودان على حافة الانهيار. ويقع على جميع أطراف النزاع وفقا للقانون الدولي التزام بالامتناع عن استهداف الأشخاص والأعيان المحمية. ولا يمكن تجاهل هذه الالتزامات. فانتهاكات القانون الإنساني الدولي لن تمر دون أن تكون لها عواقب على مرتكبيها، ولا سيما عندما يجري باستمرار استهداف المدنيين الأبرياء والهياكل المحمية، كما نرى في النزاع الحالي.

13- وتفقد أقوال المشاركين في هذا النزاع بشأن التزامهم بالمعايير الدولية معناها في هذه الظروف. ويظل أفراد القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع والجماعات التابعة لهما مسؤولين عن أعمالهم أو عن امتناعهم عن القيام بأعمال.

14- ويواصل مكتب المدعي العام رصد جهود المساءلة المزعومة التي تبذلها أطراف النزاع، وسيواصل توثيق هذه الجهود من خلال التواصل مع الأطراف.

(ب) محاكمة السيد علي محمد علي عبد الرحمن المعروف أيضا باسم علي كوشيب

15- منذ التقرير السابع والثلاثين، استؤنفت محاكمة السيد عبد الرحمن (''علي كوشيب'') باختتام مرافعات الممثلين القانونيين للمجني عليهم، وبدء مرافعة الدفاع.
16- وفي الفترة من 18 إلى 19 تشرين الأول/أكتوبر 2023، استمعت المحكمة إلى آراء وشواغل مجني عليهما مشاركيْن إضافييْن. ووصف المجني عليهما وصفا مؤثرا الهجمات على قراهما

كما وصفا الهجمات على كُودوم وبنديسي ودليج، بما في ذلك حوادث القتل والاغتصاب والنهب وحرق المنازل.

17- وقدما روايات مباشرة عن محنة فقدان أفراد الأسرة والبيوت والممتلكات لكي يواجها فيما بعد المزيد من المشاق في مخيمات النازحين، حيث عانيا من نقص الضروريات الأساسية من قبيل الغذاء والصرف الصحي والخدمات الطبية والتعليم. كما روى المجني عليهما كيف أدى النزاع الأخير الذي اندلع في السودان منذ نيسان/أبريل 2023 إلى تفاقم الظروف المعيشية الصعبة داخل مخيمات النازحين. وبينما وصف المجني عليهما الطبيعة المروعة لتجاربهما، أكدا أيضًا على أهمية تحقيق العدالة والمساءلة لصالح النساء والأطفال في مجتمعهم المحلي على وجه الخصوص. وعلى حد تعبير أحد المجني عليهما المشاركيْن:

> ''فإن هذه مهمة نضطلع بها جميعا، لأن علينا أن نُطلع أطفالنا عما حدث، وكيف كنا نعيش، وعلينا أن نخبرهم أيضا بما حدث. ومن المهم أيضا إعادة هؤلاء الأطفال أيضا إلى الأماكن التي وقعت فيها هذه الأحداث. ومن المؤكد أن الأطفال يفهمون أن شيئا ما قد حدث وأن هناك سببا لكوننا لم نعد في قرانا. ونأمل أن تتاح للناس، في المستقبل، فرصة العودة إلى أراضيهم لأن ثمة ميراثا كبيرا – أراض يمكن توريثها، وهذا حق من حقوقنا أيضا. فلقد طال كثيرا أمد ابتعادنا عن أرضنا. ولهذا السبب من المهم بالنسبة لنا أن نعلم أطفالنا كل شيء وأن نخبرهم بكل ما حدث في الماضي''[3].

18- وفي الفترة من 19 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أدلى فريق الدفاع عن السيد عبد الرحمن بملاحظاته الافتتاحية. وحدد المحامون المشاركون في الدفاع الخطوط العريضة لحججهم.

19- ومنذ 23 تشرين الأول/أكتوبر وحتى تاريخ هذا التقرير، استدعى الدفاع ستة شهود، من بينهم خبيران. وكان من المقرر أن تستأنف مرافعة الدفاع في 15 كانون الثاني/يناير 2024 بإفادة شهود إضافيين لم يدلوا بشهادتهم بعد. غير أنه في أعقاب طلب للدفاع يرمي إلى تأجيل استئناف مرافعته، عُقِدت جلسة تحضيرية في 16 كانون الثاني/يناير 2024 وحتى تاريخ هذا التقرير، لا يزال قرار الدائرة بهذا الشأن معلقا.

[3] ICC-02/05-01/20-T-127-Red-ENG WT 18-10-2023 68 T, 57:17-58:2.

20- وتظل الدعوى المرفوعة ضد السيد عبد الرحمن في طريقها لتصبح من أكثر الدعاوى فعالية في تاريخ المحكمة، ومن المحتمل أن تنتهي في النصف الأول من عام 2024.

(ج) دعاوى عمر البشير وعبد الرحيم حسين وأحمد هارون

21- وجهت لكل من السيد عبد الرحيم محمد حسين (''السيد حسين'') والسيد أحمد محمد هارون (''السيد هارون'') تهم بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك أعمال القتل العمد والاضطهاد والنقل القسري والاغتصاب والتعذيب والنهب التي ادعي ارتكابها في محليتي وادي صالح ومكجر في دارفور بين عامي 2003 و2004. ووجهت للسيد عمر حسن أحمد البشير (''السيد البشير'') تهم بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك أعمال القتل العمد والإبادة والنقل القسري والتعذيب والاغتصاب والنهب، وجريمة الإبادة الجماعية التي ادعي ارتكابها، بين عامي 2003 و2008 في دارفور.

22- ولا تزال أوامر القبض الصادرة في حق السيد البشير والسيد حسين والسيد هارون سارية ويظل السودان ملزما إما بمحاكمة هؤلاء المشتبه فيهم محاكمة حقيقية، في محكمة قانونية، على السلوك الذي تستند إليه أوامر القبض الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية وإما بتسليمهم إلى المحكمة.

23- والنزاع الدائر في السودان تركة مؤسفة للنزاع المسلح الذي بدأ هناك في عام 2003 والذي دفع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى إحالة الحالة في دارفور إلى المكتب. ويدرك المكتب أهمية المساءلة عن الجرائم السابقة ويؤكد تصميمه على السعي إلى تحقيق العدالة بشأن تلك الجرائم. ولذلك فإن النزاع الحالي يمثل دعوة أخرى إلى العمل موجهة إلى السودانيين الذين لديهم معلومات تتعلق بأفعال السادة البشير وحسين وهارون للتقدم والتعاون في التحقيق الذي يقوم به المكتب من أجل المساهمة في تحقيق العدالة، والإسهام بالتالي في إقرار السلام. وتبرز الظروف الحالية القائمة في السودان، والتي تهدد نسيج المجتمع السوداني ذاته، المسؤولية الجسيمة الملقاة على عاتق أولئك الذين شاركوا في أعمال السادة البشير وحسين وهارون أو شهدوها، في اغتنام هذه الفرصة من أجل مساعدة المكتب على مواصلة تحقيقاته حتى يتأتى إنصاف المجني عليهم بعمل المكتب من أجل تحقيق العدالة بشأن الجرائم الماضية والجرائم الجاري ارتكابها حاليا.

24- وخلال فترة الستة أشهر منذ التقرير الأخير، كان السودان في حالة نزاع مسلح. ولم تُتح لمكتب المدعي العام فرصة الدخول إلى أراضي السودان إلى حين السفر المزمع القيام به إلى السودان في كانون الثاني/يناير 2024 بعد إصدار التأشيرات مؤخرا.

25- وقبل اندلاع الأعمال العدائية المسلحة، كان المشتبه فيهم أمام المحكمة الجنائية الدولية محتجزين في سجن كوبر بالخرطوم. ولكن بعد وقت قصير من اندلاع الأعمال العدائية المسلحة، أحاط مكتب المدعي العام علما بعدة تقارير تفيد بإطلاق سراح سجناء من سجن كوبر أو هروبهم منه أو مغادرتهم له. وبالإضافة إلى ذلك، أحاط مكتب المدعي العام علما بعدة تقارير تفيد بأن السيدين البشير وحسين لا يزالان محتجزيْن لدى القوات المسلحة السودانية في مستشفى علياء العسكري في أم درمان. كما أحاط مكتب المدعي العام علما بالتقارير التي تفيد بأن أحمد هارون طليق في شرق السودان وأن السلطات السودانية تستطيع التواصل معه. وفي ضوء تطور الظروف في الميدان بالسودان، أحال المكتب طلبا رسميا إلى سلطات حكومة السودان يدعوها فيه إلى تقديم معلومات عن مكان وجود المشتبه فيهم لدى المحكمة الجنائية الدولية. ولم تستجب حكومة السودان حتى الآن لهذا الطلب.

26- وفي أيلول/سبتمبر 2023، التقى المدعي العام بالفريق أول عبد الفتاح البرهان على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة. وشدد المدعي العام في اجتماعه على التزامات السودان بموجب القرار 1593 لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وشرط التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، والالتزامات الدولية لضمان العدالة لشعب السودان. كما أبلغ المدعي العام الفريق أول البرهان بأنه ينوي زيارة تشاد والسودان. وجدد الفريق أول البرهان التزامه بالتعاون مع المحكمة.

27- وفي الدول الثالثة، سعى المكتب جاهدا للحصول على معلومات تتعلق بإثبات وقائع رئيسية في هذا المسار من التحقيق وتلقى هذه المعلومات. وأدت مواصلة تعميق علاقة المكتب مع الدول المتعاونة إلى إتاحة فرص جديدة لجمع الأدلة. وقد حدد المكتب معلومات إضافية هامة ذات صلة بالتحقيق بحوزة دول ثالثة. وتم إرسال طلبات المساعدة للحصول على المعلومات المحددة، ولكن كما أشير إليه في التقريرين الأخيرين، ثمة حاجة إلى زيادة التعجيل بالردود والتعاون من أجل تسريع وتيرة التحقيقات.

(أ) *دعوى عبد الله باندا أبكر نورين*

28- وجهت للقائد السابق لحركة العدل والمساواة، السيد عبد الله باندا أبكر نورين (''السيد باندا'')، ثلاث تهم بارتكاب جرائم حرب، يُدعى أنها ارتكبت خلال هجوم نُفذ ضد بعثة الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام في موقع مجموعة حسكنيتة العسكري في دارفور في 29 أيلول/سبتمبر 2007. ولا يزال السيد باندا هاربا من العدالة. وواصل المكتب، بالتعاون مع قلم المحكمة، جهوده الرامية إلى تأمين إلقاء القبض عليه.

29- وكما ورد توضيحه في التقارير السابقة، عند تولي المدعي العام لمنصبه، تنحى المدعي العام على الفور وبشكل طوعي من دعوى السيد باندا، عملا بالمادة 42 (6) من نظام روما الأساسي. وبناء على ذلك، تُشرف نائبة المدعي العام نزهة شميم خان على أنشطة التحقيق في هذه الدعوى، التي تواصلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

(2) التقدم المحرز في المبادئ الرئيسية للعمل المجدَّد في حالة دارفور

(أ) تمكين المجني عليهم والشهود والمجتمعات المحلية المتضررة

30- تماشيا مع الرؤية الاستراتيجية للمدعي العام لمواصلة تعميق عمل المكتب مع منظمات المجتمع المدني، تزايدت التفاعلات بين المكتب ومنظمات المجتمع المدني خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وخاصة في سياق تحقيقات المكتب في ادعاءات ارتكاب جرائم في دارفور منذ اندلاع الأعمال العدائية في 15 نيسان/أبريل 2023 في السودان.

31- ولئن ظلت الحالة الأمنية تشكل عائقا يحول دون التواصل مع ممثلي منظمات المجتمع المدني التي لا تزال تعمل داخل السودان، فإن المكتب ما فتئ يتواصل على نطاق واسع مع منظمات المجتمع المدني خارج السودان من خلال الاجتماعات الحضورية والاجتماعات الافتراضية. وقد أتاح هذا التواصل الفرصة للمكتب لتأكيد نطاق التحقيق الذي يجريه تعزيزا للقرار 1593 (2005) لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وشرح بعض التحديات التي ما فتئ يواجهها وتحديد المجالات التي قد تتمكن فيها منظمات المجتمع المدني من مساعدة المكتب في مساعيه. وحرصت منظمات المجتمع المدني بصفة خاصة على معرفة المزيد عن أفضل الممارسات في توثيق الجرائم الوحشية المرتكبة في السودان.

32- وأتاحت أيضا مشاركة المكتب في الأنشطة التي تنظمها وتنسقها منظمات غير حكومية أخرى فرصةَ مساهمة المكتب في تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني السودانية في

مجال التوثيق، مع تعزيز فهم أفضل لعمل المحكمة وولاية المكتب. وسيواصل المكتب هذه الأنشطة طوال عام 2024 ويسعى إلى توسيع نطاقها.

33- وتجسيدا للأولوية التي يوليها المكتب لتعميق الحوار مع المجتمع المدني، دعا المكتب مؤخرا ممثلي منظمات المجتمع المدني السودانية والخبراء للمشاركة في المائدة المستديرة التي عقدها مكتب المدعي العام بشأن النهج المراعي للصدمات النفسية في التحقيقات والملاحقات القضائية. وكان بود المكتب أن يرحب بالمزيد من منظمات المجتمع المدني الموجودة في السودان للمشاركة في المائدة المستديرة، ولكن لسوء الحظ لم يكن ذلك ممكنا بسبب تأثير النزاع الدائر في السودان على قدرة ممثليها على السفر خارج البلد.

34- ومن العواقب المؤسفة للنزاع الدائر في السودان تدهور الحالة الإنسانية التي وجد مئات وآلاف المدنيين من دارفور أنفسهم فيها. ولم يكن لدى الكثيرين خيار آخر سوى الفرار من الأعمال العدائية أو الانتهاكات المحتملة لحقوقهم سعيا إلى الأمان في البلدان المجاورة. وقد بلغت التدفقات الكبيرة للاجئين إلى تشاد المجاورة ما يقارب نصف مليون منذ نيسان/أبريل 2023، استنادا إلى وكالة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وكما أشير إليه أعلاه، سافر ممثلو المكتب إلى مخيمات اللاجئين ومناطق العبور ذات الصلة للتواصل مع المجتمعات المحلية المتضررة والمجني عليهم في الجرائم المدعى ارتكابها ضدهم في دارفور. ويعرب المكتب عن امتنانه للمساعدة التي تقدمتها وكالات الأمم المتحدة والدعم الذي توفره السلطات التشادية، بما في ذلك مجلس اللاجئين التشادي، في إيفاد أفرقته إلى هذه المواقع.

35- وتمت عمليات التواصل هذه في تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر 2023 وكانت أساسية في تمكين المكتب من شرح ولايته، وتحديد الشهود المحتملين، وتعميق فهم الجوانب المختلفة للنزاع في دارفور وجمع الأدلة مباشرة. كما كانت عمليات التواصل أساسية في تعزيز قدرة المكتب على بناء الثقة مع المجني عليهم والناجين والشهود دعما للتحقيق الجاري. وستستمر هذه البعثات الميدانية طيلة عام 2024 وسيتم توسيعها لتشمل المزيد من مخيمات اللاجئين في تشاد.

36- ولئن استهدفت أنشطة التوعية هذه في المقام الأول اللاجئين في تشاد، فإن المكتب ظل أيضا يتواصل تواصلا موسعا مع منظمات الشتات الدارفوري في أوروبا وأماكن أخرى. وتجسيدا لذلك، عقد المدعي العام اجتماع مائدة مستديرة كبيرا مع منظمات المجتمع المدني السودانية في الشتات في لندن في 16 كانون الثاني/يناير 2024.

37- وفي تقريره الأخير إلى مجلس الأمن، أعلن المدعي العام عن توجيه نداء عام يطلب فيه إلى الشهود وغيرهم من أصحاب المصلحة معلومات يحتمل أن تكون ذات صلة بالجرائم المدعى ارتكابها في دارفور حتى اليوم. ونتيجة لهذا النداء، تلقى المكتب عددا من المستندات ذات الصلة التي تجري متابعة بشأنها في سياق تحقيقاته.

38- ويمكن لمن لهم معلومات ذات صلة بالتحقيق الجاري فيما يتعلق بالحالة في دارفور تقديم مستندات أخرى عبر رابط مكتب المدعي العام.

(ب) التعاون مع السلطات الوطنية السودانية

39- كان تعيين حكومة السودان لجهة تنسيق جديدة للتعاون في تشرين الأول/أكتوبر 2023 عقب اجتماع المدعي العام مع الفريق أول البرهان على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة، الخطوة الإيجابية الأولى التي تم اتخاذها منذ زيارة المدعي العام للسودان في آب/أغسطس 2022، قبل إصدار التأشيرات مؤخرا للمكتب. ولئن كان هذا التعيين وإصدار التأشيرات موضع ترحيب، فإنه لا يزال ثمة الكثير مما يتعين القيام به، لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ طلبات المساعدة المعلقة، والتي يعود تاريخ أولها إلى عام 2020، وتيسير مرافعة الدفاع في سياق محاكمة السيد عبد الرحمن.

40- وقد أفاد المكتب في تموز/يوليه 2023 بأن حكومة السودان لا زالت لم تنفذ 38 طلبا معلقا للمساعدة. وبينما تم منذ ذلك الحين إرسال طلبين جديدين للمساعدة إلى حكومة السودان، قرر المكتب أن ما مجموعه 5 طلبات أصبحت متقادمة لأن المساعدة المطلوبة في هذه الطلبات لم تعد ضرورية أو أصبحت أقل أهمية نتيجة للتقدم الذي أحرزته تحقيقاته وبحكم تطور النزاع الدائر في السودان. ولذلك، لا يزال ثمة 35 طلبا معلقا للمساعدة في الوقت الراهن.

41- ومن المهم للغاية بالنسبة للمكتب الاستجابة لآخر طلب له في الوقت المناسب نظرا لتطور الوضع في الميدان ومراعاة لصلب التحقيق الذي يقوم به للمكتب في الوقت الراهن. ويتعلق هذا الطلب بالمعلومات المتصلة بلجنة التحقيق التي أنشأتها القوات المسلحة السودانية تحت إشراف مكتب النائب العام للتحقيق في الجرائم المدعى ارتكابها منذ اندلاع الأعمال العدائية المسلحة في نيسان/أبريل 2023.

42- ولما كان من المتعين أن يحقق المكتب بالتساوي في أدلة البراءة وأدلة الإدانة، فقد طلب أيضا إلى قوات الدعم السريع تقديم معلومات فيما يتعلق بلجنة التحقيق التي أنشأتها هي أيضا والأنشطة التي نفذتها هذه اللجنة فيما يتعلق بالجرائم المدعى ارتكابها في دارفور منذ 15 نيسان/أبريل 2023. وبينما يرحب المكتب بالاستجابة الأولية لقوات الدعم السريع، إلا أنه لم تتم الاستجابة بعد لطلبات المتابعة الأخيرة، بما فيها الطلب المؤرخ 17 كانون الثاني/يناير 2024، لتقديم المعلومات المتبقية المطلوبة.

43- وتتطلب أهمية إحراز تقدم في محاكمة السيد عبد الرحمن أيضا تعاون حكومة السودان وجميع الأطراف المشاركة في النزاع لتسهيل عمل الدفاع من خلال توفير فرص الوصول غير المقيد إلى شهود الدفاع المحتملين الذين يقيمون أو يتواجدون في المناطق الخاضعة لسيطرتها في السودان.

44- ويؤكد المكتب في هذا المقام الالتزام الواقع على عاتق كل من حكومة السودان وقوات الدعم السريع عملا بالقرار 1593 لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة باتخاذ خطوات استباقية لتعزيز التعاون مع المكتب من خلال إتاحة فرص الوصول إلى الشهود الأساسيين، بمن فيهم أولئك المنتمون إلى صفوف القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، وتوفير فرص الوصول إلى الوثائق، وإلى المواقع الخاضعة لسيطرتهما، كلما سمحت الحالة الأمنية بذلك.

45- وبينما تظل الحالة في السودان متقلبة، اتخذ المكتب الخطوات اللازمة للقيام بمهمة ميدانية إلى بورتسودان، ومن ثم طلب إلى الحكومة تزويد ممثلي المكتب بتأشيرات دخول متعدد. وفي هذا الصدد، يقر المكتب بتوفير تأشيرة دخول لمرة واحدة لموظفيه وباستعداد جهة التنسيق الجديدة للاجتماع وتيسير الاجتماعات في بورتسودان بين المكتب والسلطات الوطنية الأخرى. ورغم أن المكتب قد اتخذ بعض الخطوات الأولية لإيفاد هذه البعثة، فإن التطورات الأخيرة المتعلقة بالنزاع في السودان أدت إلى اتخاذ قرار بتأجيل البعثة إلى ما بعد 1 شباط/فبراير 2024.

46- وسيتيح تسهيل هذا الوصول إلى السودان، إذا تحقق، فرصة جديدة مهمة لتحقيقات المكتب، شريطة أن تعقب ذلك مساعدةٌ وتعاونٌ ملموسان، بما في ذلك إصدار المزيد من التأشيرات في الأشهر القادمة.

(ج) زيادة سبل المساءلة: التعاون مع الدول الثالثة والمنظمات الدولية والإقليمية

47- يظل التعاون مع الدول الثالثة والمنظمات الأخرى أمرا بالغ الأهمية في نجاح التحقيقات التي يجريها المكتب فيما يتعلق بالحالة في دارفور. فتعاون الدول بتمكين المكتب من إجراء أنشطة التحقيق على أراضيها أو من خلال تزويده بالمعلومات، أمر أساسي وسيظل كذلك مع تقدم المكتب في أنشطته.

48- وكما سبق التأكيد عليه أعلاه، فإن سرعة استجابة الدول الثالثة، بما في ذلك من خلال تسهيل الوصول إلى الأفراد الذين يعتبرون أشخاصا أساسيين في تحقيقات المكتب والمقيمين على أراضيها، من شأنها أن تساعد المكتب في جهوده الرامية إلى الاضطلاع بولايته في الوقت المناسب. ولا يتعلق هذا فقط بالدعاوى المرفوعة ضد السادة البشير وهارون وحسين، بل يتعلق أيضا بالجرائم المستمرة المدعى ارتكابها في دارفور منذ نيسان/أبريل 2023.

49- ويلمس المكتب بوادر مشجعة في الخطوات المتخذة للوصول إلى موجودات جديدة من المواد ذات الصلة والتي هي في حوزة دول ثالثة وتوسيع شراكة المكتب وتعاونه مع كيانات جديدة، فيما يتعلق بالمواد ذات الصلة بالتحقيقات في الجرائم المدعى ارتكابها مؤخرا وكذلك في الدعاوى المعلقة.

50- واعتمد المكتب أيضا على الدعم المتواصل الذي قدمته وكالات الأمم المتحدة سواء في المسائل الفنية أو في عملياته الميدانية وعمليات إيفاد ممثليه. ولهذه الشراكة التي أثبتت فعاليتها في عمليات المكتب في شتى الحالات نفس القدر من الأهمية بالنسبة لتحقيقاته الجارية في الجرائم المدعى ارتكابها في حالة دارفور.

51- وستساعد مبادرات عدة منظمات من منظمات المجتمع المدني السودانية والدولية لتوثيق الجرائم المدعى ارتكابها في دارفور المكتبَ وتُسهم في عمل آليات المساءلة الأخرى، عندما تُستوفى الشروط المطلوبة. ويجب تنسيق هذه الجهود لتجنب الازدواجية، وحماية مصالح المجني عليهم والشهود، وضمان المساهمة المثلى في تحقيق العدالة.

ثالثا- التطلع إلى المستقبل

52- تستمر باطراد أنشطة المكتب في إطار حالة دارفور على جبهات مختلفة في سياق هذه الحالة. وسيظل التعاون المستمر للدول والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، وتوسيع شبكة شركاء المكتب مع كيانات جديدة أمرا أساسيا للفصل في الدعاوى المعلقة ضد المشتبه فيهم الذين لا يزالون طلقاء، مما سيتيح استكمال المحاكمة الجارية للسيد عبد الرحمن وتقدم التحقيقات الجارية بشأن الجرائم الأخيرة.

53- ويقيِّم هذا الفرع التقدم المحرز في عمل المكتب بناء على معايير الحالة السابقة ويضع أهدافًا استراتيجية محدثة بناء على التطورات الحاصلة في أنشطته في الفترة المشمولة بالتقرير.

(1) تقييم معايير الحالة

54- سلط تقرير المكتب السابع والثلاثون الضوء على استكمال عدد من المعايير وحدد أهدافا جديدة كانت موضع تركيز خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفيما يلي حالة الأهداف التي حددها المكتب في تقريره الأخير:

- **تعزيز تتبع المعلومات والأدلة وجمعها فيما يتعلق بالجرائم المدعى ارتكابها حاليا والتي قد تندرج في اختصاص المحكمة عملا بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1593 (2005)** تحسن تدريجيا تتبع وجمع المعلومات والأدلة فيما يتعلق بالجرائم المدعى ارتكابها مؤخرا (المرتكبة منذ نيسان/أبريل 2023) من خلال الوصول إلى شهود مسرح الجريمة والمصادر الأخرى ومقدمي المعلومات. ويعتزم المكتب مواصلة البناء على جهوده الجارية وتسريع عملية جمعها. ومن المقرر تقييم هذا المعيار في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير القادم وخاصة فيما يتعلق بالجرائم الجاري ارتكابها.

- **زيادة جمع الأدلة الواردة من دول ثالثة، ومنظمات دولية وإقليمية، وشركاء آخرين لدعم أنشطة التحقيق الجارية في إطار الحالة:** تم استيفاء هذا المعيار جزئيا. فبينما أحرز بعض التقدم في جمع الأدلة من الدول الثالثة والشركاء الآخرين، فإن التعجيل بالاستجابة لطلباته الرامية للحصول على المساعدة ستعود بالنفع على تحقيقاته، بوسائل منها تسهيل الوصول إلى الأفراد الذين يعتبرون أشخاصا أساسيين في تحقيقات المكتب والمقيمين في أراضي الدول، بصفة خاصة.

- **تأمين الحصول على المواد والمعلومات الأساسية الرئيسية من خلال الحملة العامة التي انطلقت على الإنترنت في تموز/يوليه 2023 من أجل الوصول إلى معلومات ذات صلة بالجرائم المدعى ارتكابها في دارفور والداخلة ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية**: لقد استوفي هذا المعيار. وكما أشير إليه سابقا، تمكن المكتب أيضا من تأمين الحصول على المواد والمعلومات ذات الصلة والتي تجري متابعة بشأنها بينما يقوم أيضا بجمع الأدلة ذات الصلة من خلال إجراء مقابلات مع الشهود. وسيستمر ''مسار مكتب المدعي العام'' في العمل على توفير المعلومات للمكتب.

- **اتخاذ جميع التدابير المعقولة لضمان حفاظ محاكمة السيد عبد الرحمن على زخمها، بما في ذلك استمرار المساعدة ذات الصلة بعرض حجج الدفاع**: يرى المكتب في تقييمه أن هذا المعيار قد تم استيفاؤه. فبعد عطلة المحكمة، يُتوخى أن تستمر محاكمة السيد عبد الرحمن لفترة قصيرة تبعا لعدد الشهود الذين يعتزم الدفاع استدعاءهم لدعم عرض حججه. وقد تمكن المكتب من اتخاذ جميع التدابير المعقولة والضرورية للتحضير للرد على الأدلة التي قدمها الدفاع، ويعتزم الحفاظ على هذا الزخم حتى انتهاء الدفاع من عرض حججه.

- **توسيع نطاق الشراكات مع دول إضافية قد تساعد على إحراز تقدم في تحقيقات المكتب بشأن حالة دارفور**: تم استيفاء هذا المعيار جزئيا. كما تحسن توسيع شراكات المكتب في عدد من المجالات من قبيل الشراكات مع منظمات المجتمع المدني والكيانات غير الحكومية الجديدة، ولكن يمكن توسيعها فيما يتعلق بدول ثالثة محددة لم يكن للمكتب معها تعاون واضح أو فعال في السابق. ويعتزم المكتب تكثيف جهوده في هذا المجال.

(2) الأهداف المُحدَثة

55- في الوقت الذي يواصل فيه المكتب الاضطلاع بأنشطته، وبما أن ثمة آفاقا جديدة للتعاون والشراكة لدعم ولاية المكتب، يعتزم المكتب العمل على تحقيق الأهداف الجديدة التالية على مدى الأشهر الستة المقبلة:

- تأمين الحصول على أدلة إضافية فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة في دارفور منذ نيسان/أبريل 2023، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، في الجنينة بغرب دارفور؛
- العمل على بلوغ نواتج تحقيق في إطار مسار التحقيق في الأعمال الوحشية المدعى ارتكابها في سياق الأعمال العدائية الحالية؛
- مواصلة ضمان المشاركة الفورية والفعالة في المحاكمة الجارية للسيد عبد الرحمن من أجل دعم الاختتام الفعال للمحاكمة هذه السنة؛
- تعميق التعاون مع الدول لدعم جميع تحقيقات دارفور، مع التركيز بصفة خاصة على تأمين توفير المعلومات فيما يتعلق بالأعمال الوحشية المدعى ارتكابها حاليا؛
- زيادة التواصل مع المجتمعات المحلية المتضررة والمنظمات الجماهيرية في تشاد ودارفور وأماكن أخرى للتعجيل بأعمال التحقيق؛
- تعزيز التقدم المحرز فيما يتعلق بالدعاوى المعلقة ضد عمر حسن أحمد البشير، وعبد الرحيم محمد حسين، وأحمد محمد هارون؛
- تقديم مساعدة استباقية ومجدية فيما يتعلق بالجهود التي تبذلها السلطات الوطنية للتحقيق مع الجناة المحتملين، بما يتماشى مع مبادرات المكتب للتكامل المعزز.

رابعا- الخاتمة

56- تميزت الفترة المشمولة بالتقرير بعدد من التحديات، بما فيها التحديات المتعلقة بالحالة الأمنية المتردية في السودان. غير أنه نشأت أيضا فرص جديدة وظل المكتب يعمل بشكل مكثف للاستفادة منها من أجل تنفيذ ولايته فيما يتعلق بحالة دارفور.

57- ولا يمكن التصدي للجرائم الدولية التي تقع ضمن اختصاص المحكمة باتخاذ موقف سلبي أو التمادي في عدم التعاون. ولم يفت الأوان بعد لاتخاذ القرار السديد، ورفع الظلم، ورسم مسار جديد للعمل من أجل تحقيق العدالة. وعليه يعلق الملايين من الناس أملهم داخل السودان وخارجه، وخاصة في دارفور. ولقد ساهمت قرارات الماضي غير الصائبة في هذا الفصل المظلم الذي يكتبه السودان منذ نيسان/أبريل 2023. ومن الضروري لتغيير هذا المسار أن تتعاون الدول تعاونا فعالا وفي الوقت المناسب مع المكتب من خلال إتاحة فرص الوصول

إلى الأدلة وتوفيرها وإتاحة الوصول إلى الشهود الرئيسيين وغيرهم من الأشخاص موضع الاهتمام.

58- ويظل المكتب ملتزما بالفصل في الدعاوى المرفوعة ضد السادة البشير وحسين وهارون، بينما يتخذ أيضا الخطوات اللازمة لإحراز تقدم في محاكمة السيد عبد الرحمن. وسيعمل تعيين جهة تنسيق جديدة وربط خط اتصال جديد بين حكومة السودان والشراكات الأخرى التي طورها المكتب على إحراز تقدم في هذه الدعاوى وفي التحقيق الجديد في الجرائم المدعى ارتكابها حاليا في دارفور منذ نيسان/أبريل 2023.

59- ويجب التغلب بسرعة على أية عقبات متبقية تحول دون التعاون حتى يتم الوفاء بالوعود المتكررة التي قطعتها السلطات السودانية لشعب دارفور. كما يقع على عاتق الدول والشركاء الآخرين واجب أخلاقي والتزام قانوني بمقتضى القرار 1593 لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بمساعدة المكتب مساعدة حقيقية وفعالة من خلال توفير الأدلة والدعم في الوقت المناسب.

60- وفي الوقت الذي تتفاقم فيه النزاعات في بقاع أخرى من العالم، قد تصبح الحالة في السودان حالة أعمال وحشية منسية. وقد تكون المرة الثانية التي يخذل فيها العالم دارفور. فيجب ألا نسمح بحدوث ذلك.